

اقتصاد

مناقشة «هادئة» لمشروع قانون الجمارك

مجلس الشعب يوافق على مواد الإدخال المؤقت للبضائع ويؤجل التصويت على أخرى متعلقة بإعادة التصدير

محمد منار حميجو

خفف بعض النواب في مجلس الشعب من لهجتهم حول مشروع قانون الجمارك الذي يناقش تحت القبة، فعم الهدوء على الجلسة واقتصرت المناقشات على بعض المصايف الواردة في مواد التعديل وهذا خلاف ما كانت عليه المناقشات في الجلسات السابقة. وأقر المجلس المواد المتعلقة بإدخال المواد والبضائع بشكل مؤقت، بينما أعاد المادتين ١٤٨ و١٤٩ المتعلقة بإعادة التصدير إلى اللجنة لإعادة صياغتهما، علماً بأن المجلس صوت على المادة ١٤٨ إلا أن النظام الداخلي يسمح بإعادة النقاش فيها في حال كانت المادة التي تليها متعلقة بها.

ولم تخل الجلسة من بعض المواقف اللافتة، إذ ارتفعت حدة لهجة النائب محمد خير العكام أكثر من مرة تجاه وزير المالية مأمون حمدان نتيجة الاختلاف في وجهات النظر في بعض المواد.

وأثناء الجلسة تم تعديل بعض المصايف في بعض المواد مثل أنه تم استبدال عبارة «المدير العام» بـ «المجلس» وخصوصاً في تحديد بعض الشروط المتعلقة بالإدخال المؤقت للبضائع.

وسمحت المادة ١٣٦ من المشروع بإدخال البضائع الأجنبية بصفة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد دون تأدية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بقصد استعمالها أو تصنيعها أو استكمال تصنيعها على أن يتعهد أصحابها بإعادة تصديرها أو بوضعها في المخازن الجمركية أو في المناطق الحرة.

وأوضحت المادة أنه يتم تحديد البضائع التي تتمتع بهذا الوضع والعمليات الصناعية التي يمكن أن تجري عليها أو غير ذلك من شروط بقرار من المجلس بناء على اقتراح من المدير العام.

وأكدت المادة ١٣٨ أن المجلس يحدد شروط الإدخال المؤقت فيما يتعلق بالأشياء المعدة للاستخدام الشخصي من أي نوع كانت للأشخاص القادمين الراغبين في الإقامة المؤقتة شرط إعادة تصديرها خلال



سنة قابلة للتصدير. ونصت المادة ١٣٩ أنه يطبق الإدخال المؤقت على سيارات القادمين إلى الدولة للإقامة المؤقتة سواء وردت بصحبته أو كانت مشتركة من المخازن الجمركية أو المستودعات أو المناطق الحرة وفقاً لشروط تحددها الهيئة.

وبينت المادة ١٤٠ أن تستفيد السيارات المسلحة في الدول العربية والدول المجاورة والتي تقوم بنقل المسافرين والبضائع بينها وبين الدولة أو غيرها من الدول من الإدخال المؤقت، شرط المعاملة بالمثل وإعادة التصدير وفق الاتفاقيات المعقودة لهذا الغرض ووفق أحكام هذا القانون.

وأشارت المادة إلى أنه يحظر استخدام هذه السيارات للنقل الداخلي المأجور، مميزة الاستثناء من بعض أحكامها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير النقل.

تستفيد السيارات المسجلة في الدول العربية والمجاورة لنقل المسافرين والبضائع من الإدخال المؤقت

نائب ترتفع لهجته تجاه وزير المالية للخلاف معه بوجهات النظر

وراعت المادة ١٤١ أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالإدخال المؤقت للسيارات والتسهيلات الجمركية الممنوحة للسياح عند وضع الشروط التي يقرها المجلس. وأشارت المادة ١٤٢ إلى أنه يستفيد موظفو وخبراء هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها وجامعة الدول العربية والأجهزة التابعة لها من غير العرب السوريين ومن هم في حكمهم من وضع الإدخال المؤقت لسياراتهم سواء أكانت هذه السيارات مصحوبة مع ملاكها من الخارج، أو مشتركة من المخازن الجمركية أو المستودعات أو المناطق الحرة، وذلك ضمن الشروط التي يضعها المجلس.

وأكدت المادة ١٤٦ أن المجلس يحدد إجراءات التطبيق العملي لوضع الإدخال المؤقت والضمانات الواجب تقديمها.

وقبما يتعلق بالمادتين ١٤٨ و١٤٩ التي أعادها المجلس «إعادة التصدير».

مخبرون في الجمارك يعلقون عملهم لعدم حصولهم على المكافآت منذ ٨ أشهر

عبد الهادي شباط

كشفت بعض العاملين في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن توقف توزيع حصص الغرامات المحقة من قضايا التهريب بدمشق منذ أكثر من ٨ أشهر على المخبرين، ما دفع بعض المخبرين إلى تعليق عملهم مع الجمارك والذي كان يتم لقاء حصولهم على مكافآت كنسبة من غرامات القضايا، على حين ذهب البعض من عناصر الضابطة الجمركية لدفع مستحقات المخبرين الذين يعملون معهم من جيوبهم حفاظاً منهم على هؤلاء المخبرين ولضمان استمرارهم في تقديم المعلومات والإخباريات.

وحول أسباب ذلك بين البعض منهم أنها تعود لعدم توزيع غرامات القضايا المحقة من الإدارة، مؤكداً أن هذه المشكلة موجودة فقط بدمشق، بخلاف المحافظات الأخرى، ورجحوا أن العامل الأساس هو محاولات زج أسماء جديدة في القضايا المحقة للاستفادة من غرامات هذه القضايا من دون أن يكون لهم أي دور أو حضور فعلي في ضبط وتنظيم هذه القضايا. «الوطن» وقفت على تفاصيل أوسع حول الموضوع بالتواصل مع مدير في الجمارك، نفى أن يكون هناك أي حالات تلاعب، وإضافة لأسماء ليس لها علاقة بالقضايا، مبيّناً أن التأخر في توزيع الغرامات ليس حالة عامة وإنما يطول بعض القضايا التي لم تستوف كل جوانبها القانونية وتحتاج لاستكمال بعض النواقص فيها، والتي تحتاج أحياناً لمراسلات مع بعض الجهات العامة، مؤكداً أنه لا يمكن لأحد إيقاف توزيع الغرامات، وأنها تتم وفق القانون ولا يمكن إيقافها أو تأخيرها إلا لأسباب موجبة تستدعي بعض التأخير وعند استكمال مختلف جوانب القضية يتم فوراً توزيع غراماتها. ويبدو أن الكثير من موقوفات العمل الجمركي تعود بحقيقتها لحالة واسعة من الخلافات القائمة بين الضابطة الجمركية وإدارات الجمارك على الصلاحيات وتنفيذ المهام، وخاصة أن هناك حالة اتفاق لدى العديد من عناصر الضابطة الجمركية حول توجه إدارة الجمارك لتقليل دور وأهمية الضابطة الجمركية، وخاصة أن الكثير من الموقوفات تمارس لإفشاء مهامهم، ولكل حسب ما قاله البعض منهم لـ«الوطن» عبر حالة التأخير في تأمين الإجراءات الورقية والمراسلات.

انفراج الاختناقات في المشتقات النفطية قريباً

خميس للصناعيين: حملة مكافحة التهريب مستمرة من المنافذ الحدودية حتى أصفر متجر ولن تتوقف حتى تخلو أسواقنا من المهربات

كصناعيين في الوقوف إلى جانبها، حيث تم تحديد عدد من المشتقات التي يعاني منها العمل الصناعي وتقديم مقترحات الحلول ومنها تسهيل عمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وبين أن هناك عدداً من المطالب من قبل الصناعيين أهمها تسهيل إجراءات توريدات المشتقات النفطية والتي تم السماح للصناعيين باستيرادها، كذلك تسهيل إجراءات الاستيراد والاستمرار في حملة مكافحة التهريب لكن من المنافذ الحدودية، واستثناء الصناعيين من مصادرة بضائع قديمة موجودة في معاملهم، إضافة إلى منح تسهيلات للحصول على قروض، والإسراع في إحياء المناطق الصناعية المتضررة، وأن تتم متابعة ملف إحلال المستوردات لمراعاة عدم دخول بعض الصناعات في خاتمة المنع وخلق مخرجين. وفي تصريح لـ«الوطن»، دعا رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي الصناعيين المغتربين للعودة والبدء بإصلاح منشآتهم المتضررة، كما دعا الحكومة إلى ضرورة الإسراع بتفويض كلف الإقراض وتأسيس صندوق تمويل خاص للمنشآت الصناعية بغاية لا تتجاوز ٧ بالمئة، وبضرورة رفع الرواتب



الاقتصادي المهم خاصة في ظل التحديات التي فرضتها ظروف الحرب على سورية وتعزيز الحصار الاقتصادي الجائر، والرؤية المشتركة لمواجهة هذه الظروف، والتأسيس لمرحلة جديدة من تحدي ظروف الأزمة يكون فيها للطاوع الخاص دوره الفعلي. بدوره، أوضح رئيس غرفة صناعة دمشق ورئيسها ساسر الببس أن حوار الحكومة والصناعة دليل على الإيمان بالشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص للنهوض بالصناعة السورية لمواجهة الظروف الراهنة «وهذا ما يحلنا مسؤولية كبيرة

لوقوف على المعوقات الأساسية التي تعترضهم وإيجاد الحلول لها وتشجيع الصناعيين على تشغيل رؤوس أموالهم بما يدعم الصناعة المحلية خصوصاً في المرحلة المقبلة. صناعيو دمشق وريفها طرحوا جملة من المشكلات التي تعترض عملهم، وقد أبدت الحكومة استعدادها لحل كل ما يعرقل سير عملية الإنتاج في ضوء الإمكانيات المتاحة، كما أعرب رئيس الحكومة عن رغبة الحكومة في تطوير عمل الصناعة والاستفادة من خبرة الصناعيين كشركاء حقيقيين في تطوير هذا الكون

يتم العمل عليها لتطوير منطقة القابون الصناعية وهي بحكم المنتهية وتستصدر قريباً، لافتاً إلى أن هناك انفراجاً قريباً لتذليل صعوبات العمل الصناعي وتضع الصناعيين في موقع المشاركة في رسم السياسات ووضع القرار الداعم للاقتصاد الوطني. من جانبه أوضح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن هناك سلسلة من الإجراءات التي بدأها الفريق الحكومي في مجال السياسات الاقتصادية التي تصدى للعبوات والتي تخلف بدائل عن إجراءات سابقة معمول بها «وستعمل مع الصناعيين وغيرهم من مكونات المجتمع السوري لتجاوز هذه المعوقات»، مؤكداً ضرورة تكثيف تواصل المعنيين في غرفة صناعة دمشق وريفها مع الصناعيين خلال الفترة المقبلة لتشجيعهم على توسيع صناعاتهم واستثمار أموالهم في صناعات نوعية جديدة ونقل المشاكل التي يعانون منها إلى الفريق الحكومي لوضع الحلول النوعية لها. وخلال الاجتماع الذي خصص لمناقشة هوم وقضايا مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها وحضور رئيس اتحاد غرف الصناعة، طمأن رئيس الحكومة صناعيي القابون، مؤكداً أن هناك دراسة

هنا غانم

خرجت جلسة المشاورة بين الحكومة والصناعيين أمس بالعديد من القرارات والتدابير، بصعوبات العمل الصناعي وتضع الصناعيين في موقع المشاركة في رسم السياسات ووضع القرار الداعم للاقتصاد الوطني.

من جانبه أوضح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن هناك سلسلة من الإجراءات التي بدأها الفريق الحكومي في مجال السياسات الاقتصادية التي تصدى للعبوات والتي تخلف بدائل عن إجراءات سابقة معمول بها «وستعمل مع الصناعيين وغيرهم من مكونات المجتمع السوري لتجاوز هذه المعوقات»، مؤكداً ضرورة تكثيف تواصل المعنيين في غرفة صناعة دمشق وريفها مع الصناعيين خلال الفترة المقبلة لتشجيعهم على توسيع صناعاتهم واستثمار أموالهم في صناعات نوعية جديدة ونقل المشاكل التي يعانون منها إلى الفريق الحكومي لوضع الحلول النوعية لها.

وخلال الاجتماع الذي خصص لمناقشة هوم وقضايا مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها وحضور رئيس اتحاد غرف الصناعة، طمأن رئيس الحكومة صناعيي القابون، مؤكداً أن هناك دراسة

منحة مالية صينية تعادل ٧,٤ مليارات ليرة لتمويل احتياجات إنسانية

الوطن

بإوان وهدفها توفير مجموعة من احتياجات الجهات العامة في مجالات الكهرباء والجمارك والنقل وتجهيزات عدد من الوزارات. وبين الصابوني أن الصين قدمت أيضاً منحة تعليمية في مجال الدراسات العليا والمناجستير وأخرى لتعزيز الأمن الغذائي في سورية وتطلعت دورات تأهيل للقطاع العام والخاص لافتاً إلى إجراء مباحثات في مجال بناء ورفع القدرات ضمن جهود إعادة الإعمار للاستفادة من تجارب وخبرات الصينيين وسيتم تنظيم دورة في هذا الشأن بعد أشهر قليلة. وحتى اليوم تعبر عن المشاعر الصينية الشعبية بدمشق العلاقات الصينية السورية «بالإستراتيجية بعيدة المدى» مبيّناً أن المساعدات المقدمة من بلاده سورية منذ بداية الأزمة جعلتها جمهورية الصن التي يتكهن الشعب الصيني للشعب السوري وستواصل تقديم ذلك حتى تستعيد سورية عافيتها.

وزير الإسكان للمقاولين: المرحلة القادمة تتسع للجميع والأولوية للسوريين

صالح حميدي

كشف وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف عن مباشرة الحكومة بصرف الاعتمادات الخاصة بمشاريع جهات القطاع العام بداية شهر نيسان القادم وذلك بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء، بعد نقاشات تناولت هذا الموضوع خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط، مؤكداً أن معضلة فروقات الأسعار قد حلت بشكل نهائي عبر الالتزام ببنود وفقرات قانون العقود الناظم لهذا الموضوع.

جاء ذلك خلال مؤتمر نقابة مقاولي الإنشاءات بريف دمشق، إذ بين عبد الطيف أن امتناع الجهات المعنية عن تأهيل مقاولي ترحيل القمامة والإنقاذ أمر غير مقبول في حال استوفى المقاول جميع الشروط والوثائق المطلوبة وأعداً بتابعة هذا الموضوع مع وزير الإدارة المحلية.

وأوضح للمقاولين أن حجم الأعمال في المرحلة القادمة يتسع للجميع والأولوية للسوريين، وخاصة شريحة المقاولين، إلا

أما محافظ ريف دمشق علاء الدين ابراهيم فأوضح أن المحافظة لم تستلم سوى ربع الكمية المخصصة للمحافظة من المازوت، ووعدها بمشكلة غياب المازوت عن الأليات الهندسية وذلك بتوفير كميات محدودة مبدئياً من إجمالي حاجتها، مؤكداً حل أكثر من خمسين مشكلة للمقاولين خلال العام الماضي.

من جانبهم، اشتكى مقاولون خلال مداخلتهم من عدم تشميل السيارات والأليات الثقيلة والهندسية بقرار البطاقة الذكية الأمر الذي ساهم بتوقف المشاريع، وطلبوا بإعادة كفاءات فنية مؤهلة في جهات القطاع العام لتمكينها من إعداد دفاتر شروط خاصة بمشاريعها تحدد من المشاكل بين هذه الجهات وبين المقاولين.

كما اشتكى مقاولون من عدم صرف الكشوفات المستحقة لهم بعد إنجاز مشاريعهم، وطلب رئيس فرع مقاولي البطاقة الذكية الأمر الذي ساهم بتوقف المشاريع، وطلبوا بإعادة كفاءات فنية مؤهلة في جهات القطاع العام لتمكينها من إعداد دفاتر شروط خاصة بمشاريعها تحدد من المشاكل بين هذه الجهات وبين المقاولين.

يدخل السوريون بقوة للتصدي لمشاريع ضخمة تستهدف بناء أحياء كاملة ومدناً كاملة وبناء مدن جديدة حيث لن تقتصر هذه المشاريع على القطاع العام في ظل إلغاء العقود بالتراضي واعتماد نظام المناقصة».



والمنافسة للشركات القادمة من خارج سورية. وأشار إلى أن وزارة الأشغال العامة تلقت ويشكل شبه يومي مع شركات من بلدان صديقة وغيرها للدخول في مضمرا إعادة الإعمار «ونحن نفضل أن

أنه شدد على ضرورة تأسيس شركات مقاولات متكاملة وإعادة هيكلة شركات المقاولات القائمة على صعيد البنى الإدارية والفنية والمالية والقانونية وإنشاء شركات مشتركة كبيرة قادرة على التصدي للمشاريع المستقبلية

معضلة فروقات الأسعار حلت بشكل نهائي عبر الالتزام بقانون العقود